الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجرى

العالم الإسلامى فى عصر العولمة

دار الشروق

بسم الله الرحمن الرحيم

العالم الإسلامي
في عصر العولمة

الفهرس

صفحة

- المقدمة 7
- العالم الإسلامي والعَوْلَمة 11
- الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلاميتين في ظلّ العَوْلَمة 41
- المشروع الثقافي الإسلامي في عصر العَوْلَمة 61
- العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد 75
- الأمة الإسلامية في مواجهة التحدّي الحضاري 89
- أوروبا وأمريكا والإسلام 99
- صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي 109
- حوار الحضارات مسؤولية مشتركة 119
- خصائص الحضارة الإسلامية وآفاق المستقبل 131
- الخطاب الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة 155
- ثقافة التجديد وأدب الحوار في الإسلام 169
- موقف الإسلام من التمييز العنصري 183
- الجاليات والمؤسسات الإسلامية ودورها في إبراز صورة الإسلام 193
- رؤية الإيسيسكو إلى إصلاح الأمة في العصر الحديث 215

المقدمة

منذ نحو ثلاث سنوات، وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة 2001 ، عرف العالم تصعيداً خطيراً في موجات الكراهية والتمييز ضد المسلمين، والتجديف والازدراء بالإسلام، والتهديد لدول العالم الإسلامي، والتطاول على المقدسات الإسلامية، وتشويه صورة الإسلام والمسلمين بشكل عام، والتشهير بالإنسان المسلم في كل مكان، وإيذاء الجاليات والأقليات المسلمة التي تقيم في الغرب، وإعلان الانحياز الكامل والمطلق للقوى الصهيونية الاستعمارية ولليمين المسيحي الواقع تحت تأثيرها، إلى جانب دولة إسرائيل العنصرية المارقة عن القانون الدولي التي تحتل الأراضي الفلسطينية، وتمارس ضد الشعب الفلسطيني أبشع الجرائم التي هي بحكم القانون الدولي، جرائم ضد الإنسانية.

ولقد كانت موجات الكراهية ضد الإسلام والمسلمين سائدة من قبل في بعض الدوائر والمجتمعات الغربية، ولكنها لم تكن بهذه الحدّة، وبهذه الجرأة التي تؤدي إلى المجاهرة بالعداء ضدّ الإسلام عقيدةً وثقافةً وحضارةً وأمة، على هذا النحو من المواجهة العنصرية المكشوفة التي تُعدُّ بمعايير القانون الدولي والأعراف الدولية، شذوذاً في التعامل يتعارض مع المبادئ الإنسانية، ويعبرّ عن مواقف عدوانية موغلة في الشطط عن جادة الصواب، وفي الانحراف عن قواعد العدالة الإنسانية.

ولا يلقى الباحثون المنصفون والمفكرون النزهاء صعوبةً في الربط بين تصاعد موجات الحرب المعلنة ضد الإسلام والمسلمين في هذه المرحلة من التاريخ، وبين فرض نظام العولمة على المجتمعات الإنسانية، على الرغم من الرفض الذي يُجابه به من قبل العديد من هذه المجتمعات، وهو النظام الذي يوصف خطأ، وعلى سبيل التضليل والتمويه، بأنه نظام عالمي، بينما هو في حقيقته وطبيعته وسياساته وأهدافه،نظام أُحادي، ما في ذلك أدنى شكّ، مما يؤكّد ضلوع القوى الدولية التي تتحرك على جميع المستويات لفرض هذا النظام باعتباره أمراً واقعاً، في تشجيع

السياسة المعادية للإسلام، وفي تزكية المواقف التي يتخذها خصوم الحق والعدل والسلام إزاء العالم الإسلامي الذي ضُرب حوله اليوم، حصارٌ سياسيٌّ واقتصاديٌّ وثقافيٌّ وإعلاميٌّ، يتخذ أشكالاً عدة، منها ما يخفي أمره حتى ليبدو وكأنه يخدم مصالح الأمة الإسلامية، بينما هو في حقيقته، يسير في الاتجاه المعاكس لإرادتها والمناهض لمصالحها في الحاضر والمستقبل.

وليس بخافٍ أن نظام العولمة المفروض بقوة النفوذ السياسي والاقتصادي للقوى الدولية المهيمنة على السياسة الدولية في المرحلة الحالية، يشكّل في حد ذاته، تحدياً بالغ الضراوة شديد الشراسة يخرج التصدّيُ له عن قدرة الدول التي لا تمتلك شروط المناعة الصناعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وتفتقر إلى أسباب القوة التي تجعلها في مأمنٍ من الآثار السلبية والمضاعفات الخطيرة والتداعيات التي لا تتوقف عند حدّ، الناتجة عن العولمة ذات الطابع الاستغلالي والبُعد الاستبدادي، مما يُفقدها القدرة على الفكاك من هيمنة هذا النظام.

وعلى الرغم من اشتداد الحصار الذي تضربه العولمة على الدول النامية ـ سواء الدول النامية باطّراد، أو الدول النامية في تعثر ـ، وعلى الرغم من الضغوط القوية التي تمارسها القوى الدولية الفارضة لنظام العولمة، على هذه الدول، بحيث تحدّ من قدرتها على التحكّم في مصالحها وضبط موازين سياساتها الوطنية في الاتجاه الذي يخدم هذه المصالح، وعلى الرغم أيضاً، من أن كل المؤشرات تؤكد أنّ العولمة تزداد انتشاراً وتوسّعاً في الامتداد إلى آفاق بعيدة والتغلغل إلى دواخل السياسات الوطنية التي تمارسها الدول والاختراق الذي يتجاوز كلّ الحواجز والموانع والحدود، على الرغم من ذلك كلّه، فإن التعامل مع العولمة ينبغي أن يتم على أساس المراعاة الدقيقة للمصالح الوطنية، والموازنة بين هذه المصالح وبين المفاسد التي قد تترتّب على سلوك منهج مغاير، ومن منطلق الحرص على استقرار المجتمعات وسلامة الدول وأمنها، والسعي نحو ضمان مستويات من النموّ المتوازن الذي يستجيب لتطلعات الشعوب ويحقق القدر المستطاع من التقدم والرقيّ والازدهار. ولن يتحقق هذا التعامل الموضوعي والذكيّ مع تداعيات العولمة، إلاّ بفهم آليات هذا النظام وفلسفته، وإدراك السياسة المتحكمة فيه، والوعي العميق بالأهداف الاستراتيجية الذي يرمي إلى تحقيقها، بما يتطلب ذلك من القدرة على التعامل مع حقائق الأمور في طبيعتها

وواقعيتها، بغض النظر عن عدم ملاءمتها للواقع المحلي، والتحكّم المتزن والعاقل في النوازع والمشاعر الذاتية التي تنبع من الرؤية الثقافية إلى الواقع الدولي، وتعبّر عن الخصوصيات الحضارية. وبعبارة مختصرة جامعة مانعة ـ كما يقول المناطقة ـ فإنّ التعامل مع العولمة اليوم شأنه شأن تعاطي الدواء المر بقصد الإنقاذ.

ولقد تعامل المفكرون الاستراتيجيون والمنظّرون السياسيون والكتاب المحللون مع ظاهرة العولمة، طوال العشر سنوات الأخيرة، من زوايا عديدة، وكان معظم هؤلاء يميلون إلى رفض الظاهرة من منطلقات ثقافية ذاتية، وتحت تأثير رواسب تَراكَمَت في النفوس منذ فترة الحرب الباردة، وقليل من هؤلاء من تريث متأمّلاً مستغرقاً في التحليل، متعمّقاً في فهم المرامي والأهداف، مستشرفاً الأبعاد، موازناً بين ما هو ذاتيٌّ، وبين ما هو موضوعيٌّ، مستخلصاً المعاني والعبر.

ولقد صدرت كتب ودراسات كثيرة عن العولمة، تناولتها من جوانب متعددة، ودرستها من زوايا مختلفة، وأصدرت في شأنها أحكاماً تراوحت بين الرفض المطلق، وبين القبول بدون تردد، ونادراً ما تعاملت هذه الكتب والدراسات التي صدرت في مختلف أنحاء العالم، وبالأخص في العالم الإسلامي، مع العولمة بموضوعية صارمة، وبفكر وسطيّ معتدل. كما عقدت عدة ندوات ومؤتمرات فكرية وثقافية وسياسية هنا وهناك، لمناقشة هذا الموضوع من مناحيه المتنوعة، انتهت في معظمها، إلى نتائج تقارب الأحكام السابقة المتراوحة بين الرفض المطلق، وبين القبول بدون تردّد.

وكنت أحد الذين درسوا ظاهرة العولمة، وكتبوا البحوث عنها، وحاضروا في الندوات والمؤتمرات وتحدثوا في المحافل الدولية حول القضايا المتصلة بها. ولقد استطعت بعد طول تأمّل، وعكوف على الدرس والبحث، ومراقبة الأحداث ومتابعة المتغيّرات في الساحة الدولية، أن أصل إلى اقتناع رضيت به وتبنّيتُه، ورأيت أنه، وإنْ كان يخالف بعض الآراء السائدة في مجتمعاتنا، من بعض الوجوه، إزاء نظام العولمة، والتي تتعارض مع الأسلوب الأمثل في التعامل معها، فإنّ ذلك لا يمنعني من أن أعرضه وأقدمه في هذا الكتاب. ويتلخص هذا الرأي في أنه لا سبيل لتجاوز الواقع الذي يفرض نفسه في السياسة الدولية، في هذه المرحلة العصيبة التي يمرّ بها العالم، إلاّ سبيل التكيّف مع هذا الواقع والاندماج في معتركه، والتعامل مع حقائقه بموضوعية شديدة، وبذلك ندخل في طور مواكبة متغيرات العولمة، من دون أن نضطر

إلى مواجهتها، وهي المواجهة المستحيلة، بحكم الحسابات الواقعية، لا الاعتبارات الذاتية التي لا تصحُّ أن تكون معياراً للقوة بأي حال. ولا مجال هنا لإصدار الأحكام السريعة على هذا الرأي الذي أدعو إلى العمل به بحيث يصبح موقفاً يُتبنّى، من قبيل تلك الأحكام المرتجلة التي يصدرها من لا يعرفون حقائق الأمور، ويكتفون بالمظاهر من دون أن يكلفوا أنفسهم الغوص إلى الأعماق.

لقد أصبح النظام الذي فرض على العالم في هذه المرحلة، أمراً واقعاً لا يرتفع بالأفكار والنظريات، ولا يتغيّر بالصيحات والشعارات، لأنه يعبّر عن القوة الضاربة التي لا تُكتسب إلاّ بالعمل الجدّي القائم على العلم والتخطيط، وعلى تضافر الجهود من أجل تحقيق الهدف الذي ترسم خطوطه بدقة متناهية. وهذا المستوى من التفوّق لا يمكن تغييره، أو منافسته، أو المواجهة معه، إلاّ بمستوى أعلى، أو على الأقل موازٍ له، من التفوّق في اكتساب القوة والثروة والإبداع في العلم والتكنولوجيا. وليس في هذا تزكية لهذه القوة النافذة، أو أي نوع من الإشادة بها، ولكنه تعبير أريده أن يكون صادقاً، عن الإحساس بالخطر الذي يتهدد العالم الإسلامي، إن هو انجرف مع التيار المعادي للعَوْلَمة من دون تبصّر يدفع به إلى التعامل الموضوعي مع هذا الواقع.

ولذلك، فقد درست في هذا الكتاب الذي أخرجه للناس في هذه الظروف الصعبة، مختلف الجوانب المرتبطة بالعولمة، سيراً على النهج الذي اعتمدته في الدراسات التي كتبتها في وقت سابق حول هذا الموضوع، وربطت دائماً بين العولمة وبين قضايا الحوار، والهوية، ومستقبل العالم الإسلامي، وأرجو أن أكون قد وفقت في التعبير عن رأي ارتأيته، وعن موقف أنحاز إليه.

كما تناولت في هذا الكتاب قضايا فكرية وثقافية لها صلة من قريب أو بعيد، بالواقع الحالي في العالم الإسلامي، وبما يتهدده من مخاطر أرى أن من أوجب الواجبات دراسة أسبابها، وتفهم دوافعها، وإدراك الأهداف من ورائها، لأن ذلك هو الأسلوب الأمثل والمنهج الأقوم للتعامل مع المتغيرات العاصفة من حولنا، ومع المستجدات التي تفرض علينا التغلغل في العصر الذي نعيشه، والاستعداد للعصر الذي ستعيشه أجيالنا القادمة.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

العالم الإسلامي والعَوْلَمة

أصبح من مظاهر الفكر الإسلامي التي تبلورت وسادت، منذ فجر اليقظة والانبعاث في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، وإلى اليوم، الجنوحُ إلى الرفض المطلق للفكر الغربي والإعراض عن الأخذ به والاستفادة منه والتكيّف معه، وتوجّسُ المفكرين والمصلحين وأهل العلم وذوي الرأي خيفةً من المذاهب والمدارس الفكرية والاتجاهات والتيارات الثقافية ومن النظم الاقتصادية والمناهج السياسية، واتخاذُ مواقف إزاء كلّ ما يرد من الغرب من أفكار ونظريات، تتسم في الغالب بالشك والريبة فيها وعدم الاكتراث بها والتقليل من قيمتها، وأحياناً تبلغ هذه المواقف حدّاً من الغلوّ يصل إلى إشهار الحرب ضد الفكر الغربي في جميع مناحيه، جملةً وتفصيلاً.

ولقد نتج عن هذه المواقف التي تكاد تكون ظاهرة عامة يصطبغ بها الفكر الإسلامي، أن أصبح مصطلح (**الأفكار المستوردة**)، أو (**المذاهب المستوردة**)، يستبطن معاداةً لهذه الأفكار على علاتها، ومجافاةً لتلك المذاهب برمتها، ويدلّ على الرفض المطلق، أو في أحسن الأحوال، التردّد المشوب بالشك، أو اللامبالاة التي تؤدّي إلى تجاهل الفكر الغربي على تعدّد مدارسه وتنوّع اتجاهاته، مما يترتّب عليه ضياع العديد من الفرص التي يمكن أن تتاح للاستفادة من جوانبه الإيجابية، وللانتفاع بها، وللتعامل معها على نحو من الأنحاء، ومن موقع التميّز والاعتزاز بالهوية، والتشبث بالخصوصيات الثقافية والحضارية.

ولقد سَالَ حِبْرٌ كثيرٌ، طيلة القرن العشرين، في تصنيف الكتب وكتابة الدراسات والبحوث التي تقف من (**الأفكار المستوردة**) و(**المذاهب المستوردة**) موقف الردّ والتصدّي والمواجهة الجادّة والقطيعة والخصومة، وذلك من خلال رؤية ضيقة الأفق ينقصها البعدُ الإنساني العالمي، وبفكر محدودٍ لا يدرك التطورات التي طرأت على الفكر الإنساني في مناحيه المختلفة، مما أدّى إلى بروز موقف متشدّد كان له، ولا يزال، التأثير القويّ في النظر إلى مدارس الفكر الغربي، على اختلاف مشاربها وتباين منابعها.

وينطبق هذا الموقف الفكري على العديد من الأفكار والنظريات والدعوات التي ظهرت في هذا العصر، وخصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين، ومنها

العولمة التي فرضت نفسها باعتبارها نظاماً أراد القائمون عليه أن يكتسب الصفة الدولية بقوة الهيمنة التي يفرضونها على العالم.

العَوْلَمة : ماهيتها :

لقد اهتم الفكر العالمي اهتماماً بالغاً بدراسة العَوْلَمة، تعريفاً وتقديماً لمعانيها ودلالاتها، وتحليلاً وتفسيراً لمضامينها ومفاهيمها، بحيث يمكن القول إن ما نشر عن العَوْلَمة خلال العشر سنوات الأخيرة، يفوق ما كتب عن المذاهب والنظم والإيديولوجيات والقوالب الفكرية التي عرفتها الإنسانية في العقود الخمسة الماضية.

فالعولمة من وجهة نظر قانونية واقتصادية معاصرة، تزيد من الاعتماد المتبادل بين سكان العالم بصورة تؤدي إلى تداخل المصالح الاقتصادية وتشابكها وتمتدّ بتأثيرها إلى باقي مجالات الحياة، فلا تقف عند الاقتصاد فحسب، وإنما تتعدّاه إلى الثقافة والتربية والتعليم والإعلام والاتصال والعلوم والتكنولوجيا.

ويذهب دعاة العولمة إلى أنها تُتيح فرصاً كثيرة لملايين البشر في شتى أنحاء العالم على أساس أنها تسمح بتزايد معدّلات التجارة وتبادل التكنولوجيا الجديدة وتوثيق الارتباط بين الشعوب عبر الانترنيت، فالعولمة من هذا المنظور لا تعرف حواجز أو قيوداً وتجتاح كل الحدود الجغرافية والوطنية وأحياناً الأخلاقية. وينبغي أن نعي جيّداً مدلول هذا التعريف للعولمة، ونفهم مضامينه بعمق، بغض النظر عن موقفنا المبدئي والأخلاقي والوطني منه.

ولقد تعدّدت الشروح وتنوّعت التفسيرات التي حاول بها مفكرو العصر من المشتغلين بالفكر السياسي في اتجاهاته الثقافية والاجتماعية ،فهم العولمة وتفسيرها، ومع ذلك فإنّ أجمع شرح للعولمة وأعمق تفسير لدلالاتها ومضامينها، لا يخرجان عن اعتبار العولمة ـ في دلالتها اللغوية أولاً ـ هي جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك من جعل العالم كلّه وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدّده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة (GLOBALIZATION) في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح (MONDIALISATION)، ووضعت كلمة (العولمة) في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

ومهما تعدّدت السياقات التي ترد فيها (العولمة)، فإن المفهوم الذي يعبّر عنه الجميع، في جميع اللغات، هو الإتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق

واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً [1] .

وعرّف المعجم العالمي الشهير (ويبسترز WEBSTER'S)، العولمة بأنها إكسابُ الشيء طابعَ العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء، أو تطبيقه، عالمياً [2]. لكن هذا المعنى شديد البراءة بالغُ الحيدة، لا ينسجم في عمقه مع دلالة اللفظ ومفهوم المصطلح، كما يُشاع ويتردد في العالم اليوم. ولذلك فإن المفهومَ السياسيَّ والثقافيَّ والاِقتصاديَّ للعولمة، لا يتحدّد بالقدر اللازم، إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميعُ المتغيّرات السياسية والثقافية والاِقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين [3] .

ولعلَّ أبرز ملامح العولمة هي ما يتبدَّى لنا من خلال التطورات المدهشة التي تعرفها مجالات الاِتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والأنترنيت، وذلك على النحو التالي :

- عمق التأثير في الثقافات وفي السلوك الاجتماعي وفي أنماط المعيشة.
- اتساع دائرة الخيارات الاِقتصادية من خلال حركة الاِستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة، وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضاؤل القدرة على الاِكتفاء الذاتي اقتصادياً، ومن حيث تزايد معطيات التداخل الاِستقلالي سياسياً.
- نموٌّ ما أصبح يُعرف باسم القطيع الإلكتروني (ELECTRONIC HERD) من مؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثّرون في قرارات الدول وفي مصائر شعوبها.
- تسخير أدوات العولمة بكيفية تمكّن منتجي هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمتلقين بحيث تؤثر في تهميش لغاتهم الخاصة وفي إضعاف هوياتهم الوطنية.

وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير. ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في

---

(1) د. محمود فهمي حجازي، مجلة (الهلال)، عدد مارس 2001، ص 87، القاهرة.

(2) WEBSTER'S NEW COLLEGIATE DICTIONARY, 1991, P 521

(3) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، ص : 61، دار الشروق، القاهرة، 1998.

كلمة للرئيس الفرنسي جاك شيراك، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 يوليو 2000)، حيث قال : "إن العولمة بحاجة إلى ضبط، لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة، وهي وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ، فهي تثير أيضاً مخاطر جدّية ينبغي التفكير فيها جيداً، ومن هذه المخاطر ثلاثة : أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية، وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية"(4).

والواقع أن العولمة جزءٌ من نظام عالمي تخضع له الشعوب والحكومات، ولا يملك أحدٌ منها أن يقف بمنأى عنه. ولذلك فإن العامل النفسي هو الذي يجعلنا نتردد، ونرتاب، ونرتعب أيضاً، ونقف أمامه مشدوهين مبهورين. فإذا عالجنا الآثار النفسية المترتبة على الموقف الذي نتخذه إزاء ما يعجُّ به عالمنا اليوم، بمنتهى الحكمة، وبقدرٍ كبيرٍ من الرشد الحضاري والوعي الإنساني، أمكننا أن نواجه الواقع كما هو في حقيقته وبطبيعته، لا كما نتوقعه، أو نتوهمه.

ومن المؤسف أننا كأمة إسلامية، وفي هذه المرحلة التاريخية، لا نمتلك القدرات الكافية لكسر موجات العولمة، وللتحكّم في اتجاهات الرياح التي تهبُّ بها. ولا ينبغي أن يفتَّ هذا الموقفُ الصادقُ في عضدنا، أو أن يُقعدنا عن القيام بما يتعيّن علينا القيام به، من عملٍ دؤوب للتخفيف من وطأة آثار العولمة، ولردّ هجماتها، وللتقليل من الخسائر الناجمة عن هذا الغزو ما أمكننا ذلك، وما استطعنا أن نسلك من سبيل إلى القيام بما يستوجبه الموقفُ، لا بالمواجهة والتصدّي، وإنما بالفهم والاستيعاب والتكيّف والاندماج. وهذا الموقف يتطلب منا أن ننخرط في المعترك الثقافي العالمي، وأن ندفع بمجتمعاتنا في اتجاه التفاعل المتحرّك مع المتغيّرات المتسارعة، حتى نفهم ما يجري حولنا، ونستوعب التحوّلات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر.

إن الهزيمة النفسية أمام العولمة تأتي من اعتبار ظاهرة العَوْلَمة حتميةً. وهذا أمرٌ مبالغٌ فيه، وهو لا يعبّر عن حقيقة هذه الظاهرة، لأن اعتبار ظاهرة العولمة حتميةً، قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أي أنه قد نفد جهده، وأصبح مستعداً للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم، فهو ليس مُلزماً لغيرهم، ومن الظلم على أي حال، أن يوصف

(4) محمد السماك، من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة، منشورة في مجلة (**الحوادث**)، عدد 2310، 2001/3/9، ص 63، لندن.

بالحتمية اختياراً لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقفٌ ظالم، لأنه يحمّل عدة أجيال قادمة عبءَ فشل جيلٍ بعينه، فاعتبار ظاهرة ما حتمية، يتوقف أيضاً على المدى الزمني الذي يأخذه المرء في اعتباره[5].

وقد أصبح من الواضح أن العَوْلَمة لا تمثّل خطراً كاسحاً ومدمراً، إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت سياسية مستقرة وإلى قواعد اجتماعية وثقافية راسخة، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً وتستقر فيها أوضاعُها العامة، فإنها قادرة على الإحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها.

ومن الأساليب التي يستخدمها مهندسو العولمة ومروّجوها، تنميةُ الشعور بالهزيمة والإستعداد للاستسلام أمام ما يريدون فرضه على الشعوب والحكومات، من خلال إضعاف الإحساس بالذاتية، وبالتميّز، وبالإعتزاز بكل ما يمتُّ إلى التراث الحضاري والرصيد الثقافي، بصلة.

ومن هنا نجد أن الرفض العالمي للعولمة يَتَنَامى باطّراد، ولكن على مستوى الجماعات الرافضة التي تحنّ إلى عصر الفكر الشمولي أو من ينصاع مع الشعارات التي ترفعها، وإن كان هذا الرفض لا يملك أن يؤثر في صدّ هجمات العولمة على أمم الأرض وشعوبها، على الأقل في المدى المنظور، لأننا نعتقد جازمين، أن كل نظام ظالم للإنسان، أو عقيدة قاهرة للفطرة، أو منهج يفرض الهيمنة على الإرادة الإنسانية ويتحكّم في أشواق النفس البشرية الروحية وتطلعاتها الثقافية وطموحها الحضاري، هو إلى انهيار وزوال، لأنه يصادم سنة اللّه في خلقه، ويَتَنَافَى مع فطرة اللّه التي فطر الناس عليها.

إن الخطأ المنهجي الذي يقع فيه طائفة من المفكرين من العالم الإسلامي الذين بحثوا ظاهرة العولمة، يكمن أساساً في أنهم بدلاً من أن يرسموا الخريطة الجديدة التي يتعيّن على المجتمعات الإسلامية فهمها والعمل في حدودها، ويُضيئوا أمام أصحاب القرار والنخب المثقفة والمفكرة، المصابيح لتسلّط على الحقائق كما هي، لا كما نتوهمها أو نتخيلها، راحوا يُسهبون إسهاباً مفرطاً، في تعداد مساوئ العولمة وأضرارها والمخاطر التي تتسبَّب فيها، فكانوا بصنيعهم هذا، يقومون بشقٍّ من الواجب، ولا ينهضون بمسؤوليتهم كاملة.

---

(5) د. جلال أحمد أمين، العَوْلَمة، ص 42، دار المعارف، القاهرة، 1998.

ولا يجادل أحد منا في أن ثمة شواهد كثيرة تشير إلى أن قوى العولمة المعاصرة ليست سوى امتداد عضوي وإيديولوجي لقوى الإستغلال والسيطرة والإحتواء وتعمل على تكريس التبعية من جانب الدول الأقل نموّاً لتلك الأكثر نموّاً، وإن كانت آليات تكريس التبعية قد اختلفت في ظل العولمة، من الإستعمار التقليدي، إلى اللجوء لسياسة الضغط الإقتصادي[6]. فهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها. ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الحد، وهو الجهر بهذه الحقيقة، أم أن المسؤولية تمتدُّ وتتشعب وتَتَواصَلُ؟.

إن المنهج في بحث ظاهرة العولمة، هو إلى الوصف التحليلي والنقد السياسي من منطلق إيديولوجي، أقرب منه إلى المعالجة العلمية المستنيرة المبرأة من كل هوى سياسيٍّ أو إيديولوجيٍّ. ولذلك كان من السلبيات التي وقع فيها معظم من عالج قضية العولمة من خلال هذا المنهج، العزوفُ عن الموضوعية المجردة تحت تأثير الفكر الشمولي الذي كان يسود في عهود القُطْبَين الأكبرين في زمن الحرب الباردة.

واقع العالم الإسلامي والعَوْلَمة :

لقد تحاشيت أن أقول إن العالم الإسلامي في مواجهة العَوْلَمة، لأني رأيت في ذلك مجافاةً لواقع الحال، ومخالفةً لطبيعة الأشياء، على اعتبار أن العَوْلَمة مفروضٌ أمرُها على العالم أجمع، بحيث لا تمتلك دولة من دوله أن ترفضها، أو تتردد في التعامل معها والاندماج فيها.

وعلى مستوى العالم الإسلامي الذي لا يدخل في مكنته رفضُ الواقع العالمي، فإن الأمر المطلوب للتكيف مع العَوْلَمة، هو تنسيق الموقف الإسلامي في إطار العمل الإسلامي المشترك، لامتلاك شروط التكيّف مع المتغيّرات الدولية.

ولابد قبل التطرّق إلى بحث السبل الممهدة والوسائل الكفيلة بتأسيس موقف إسلامي موحد تجاه نظام العولمة، من أن نعرض لتحليل واقع العالم الإسلامي وظروفه الحالية وأوضاعه العامة، خصوصاً ما يتعلق منها بما نصطلح عليه بالبناء الحضاري القائم على أسس التربية والعلوم والثقافة.

---

(6) رجب البنا، البحث عن المستقبل، ص 234، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ود. مصطفى عمر التير، آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة، مجلة (شؤون عربية)، العدد 105، ص : 48، مارس 2001، القاهرة.

إنَّ الرؤى إلى واقع العالم الإسلامي تتعدَّد حسب الزاوية التي ينظر منها إلى الأوضاع العامة. وربما كان المنهج المقارن في الحكم على الظواهر الاجتماعية وتطور الأمم والشعوب سياسياً وحضارياً، هو الأقوم للوقوف على درجة التقدّم ومستوى التغيير لأمة من الأمم. والمقارنة بين أوضاع العالم الإسلامي في مطلع القرن العشرين وبين أوضاعه في بداية القرن الحادي والعشرين، تفضي بنا إلى نتيجة بالغة الأهمية مفادها أن تقدماً ملموساً قد تحقّق، وأن الصورة قد تغيّرت إلى ما هو أحسن، وأن واقع العالم الإسلامي اليوم، على الرغم من مظاهر التمزّق والتشتّت والاختلاف في الموقف والرؤية والرأي، وعلى الرغم أيضاً من التدنّي في مستويات التنمية والانخفاض في معدلات النتاج الوطني في معظم البلدان الإسلامية، على الرغم من ذلك كلّه، فإن حاضر العالم الإسلامي لا يكاد يُقارَن بماضيه من وجوهٍ عدّة يطول مجال الخوض فيها.

ويوجد العالم الإسلامي في قلب الصراع العالمي المحتدم، مما يجعله مستهدفاً من النواحي كافة، ومعرضاً لمخاطر من جميع الأطراف التي تتصارع في الساحة الدولية. ولقد ترتَّب على هذا كلّه، تَفاقُم التحدّيات التي تواجهها دول العالم الإسلامي، بصورة تؤثّر بشكل عميق، في الحياة العامة، وتنعكس آثارها السلبية على العملية التنموية برمتها.

ويمكن أن نحصر أهمَّ هذه التحدّيات التي تطبع واقع العالم الإسلامي، فيما يلي، وقد رأيت أن أبدأ بالثقافة لأنها حجر الزاوية في البناء الحضاري للأمم والشعوب، ولأنها القاعدة الصلبة التي ننطلق منها للتعامل مع تحدّيات العولمة لتحقيق مصالحنا :

- **تحدّيات ثقافية**، على مستوى التنظير، والتخطيط، والعمل الثقافي والفكري والأدبي والفني في حقوله المتعدّدة، وعلى مستوى المواجهة المتكافئة مع التيارات الثقافية العاتية الوافدة من الغرب والشرق معاً، والموجات الإعلامية والمعلوماتية الكاسحة.
- **تحدّيات اقتصادية**، على مستوى الاختيارات، والإصلاحات، والتطبيقات، والتكيّف مع الأنظمة الاقتصادية الحديثة، والاندماج في تيار العولمة واقتصاديات السوق، والتعامل مع المنافسة الدولية في هذه المجالات جميعاً، والمضيّ قدماً في عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل، بفكر جديد، وبرؤية متفتحة.

- **تحدّيات اجتماعية**، على مستوى محاربة الثالوث الخطير، الفقر والجهل والمرض، ومقاومة اليأس الذي يدفع بالشباب إلى الانهيار، وعلى مستوى المواءمة بين النظم وأنماط السلوك الحديثة، وبين المحافظة على الثوابت والخصوصيات الثقافية والحضارية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.
- **تحدّيات سياسية**، على مستوى نُظُم الحكم والإدارة ومدى استجابتها لتطلعات الشعوب الإسلامية، والتزامها بالقيم الثابتة للحضارة العربية الإسلامية في هذا المجال، وفي المقدمة منها الشورى وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في الإجراءات والممارسات السياسية، وعلى مستوى العلاقة بين المواطنين والإدارة، وعلى مستوى تدبير الشأن العام، بصورة إجمالية.
- **تحدّيات تنموية**، على مستوى الجهود المبذولة للقضاء على معوّقات التنمية، وعلى مستوى بناء القواعد الثابتة للنهضة التنموية في جميع الميادين، تحقيقاً للتنمية المستدامة التي تنطلق من تنمية الحاضر والحرص على مدّ منافع التنمية وفوائدها إلى الأجيال القادمة.

إنَّ الاستغراق في تحليل أبعاد هذه التحدّيات والبحث عن السبل المؤدية إلى التعامل معها، يطول ويتسع مجاله. ولذلك فإن الرؤية الواقعية إلى طبيعة هذا العصر، تجلي لنا الحقيقةَ التالية، وهي أن بناء القاعدة العلمية في المجتمعات الحديثة، هي مفتاح التعامل مع تحدّيات العصر، مهما تفاقمت خطورتها؛ لأن بناء الإنسان هو الأصل في بناء الحضارة، ولأن المجتمع القوي القادر على الدفاع عن حقوقه ومصالحه، هو الذي تقوم فيه نهضةٌ تربوية علمية وثقافية شاملة.

من هذه الزاوية، رأيت أن أعرض لأكبر تحدٍّ يواجه العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين في ظلّ العَوْلَمة، وهو التحدّي العلمي، ولكن بعد أن أتناول في تركيز شديد، التحدّيَ التعليميَّ على سبيل التمهيد، لأنه مكمنُ الخطر والمصدر الذي يأتي منه التهديد للخصوصيات الثقافية.

إنَّ التعليم القويّ الجيّد والهادف، يشكّل المنطلقَ الأساسَ لمواجهة هذه التحدّيات جميعاً. ولكن في هذا المجال أيضاً تعاني دول العالم الإسلامي تحدّيات كبرى لابد من مواجهتها والتغلّب عليها، وأهمّ هذه التحدّيات ثلاثة :